

انطلاقة جديدة لـ «شاهد» لمنافسة خدمات البث العالمية

من جهته، شدّد مدير عام «شاهد» والقطاع الرقمي في «مجموعة MBC» يوهانس لارتشر على أن «شاهد» تتفوق اليوم على أي من اللاعبين الإقليميين في قطاع الترفيه الرقمي.

وسلط الضوء على المقومات التي تميّز «شاهد»، ابتداءً من المنتج والمحتوى النوعي، مروراً بالشرائط الإقليمية والعالمية، فالخدمات التفاضلية والعروض... لتوفّر جميعها أفضل تجربة مشاهدة رقمية للمستخدمين في منطقة الشرق الأوسط، تمتاز بكونها فريدة وسهلة الاستخدام وممتعة ومليئة بالكيفيات للجمهور.

ومن أبرز العروض والأعمال «بعروض شاهد الأولى»، الدراما السعودية «أم القلايد»، والموسم الثاني من «بنات الملاكمة»، والكوميديا المصرية «اللعبة»، والدراما اللبنانية-السورية «المعيد»، وغيرها.

وأبرمت «شاهد» عدة شراكات عالمية أبرزها مع شركة ديزني وفوكس، إضافة إلى تطبيق الموسيقى العالمي سبوتيفاي. واعلنت خدمة شاهد عن عروض لاستقطاب المستخدمين وحجّز مكانة في قائمة خدمات البث التي تشهد تنافساً متزايداً في المنطقة والعالم.

ومعها تنظيم الفعاليات الضخمة، وغيرها.
بدوره، أشار مارك أنطوان ديلويان الرئيس التنفيذي الجديد لـ «مجموعة أم.بي.سي» إلى أنه «خلال السنوات العشر الأخيرة، أنتجت «أم.بي.سي» واستحوذت على نحو 46 ألف ساعة من المحتوى الترفيهي العربي، بقيمة إجمالية تقدر بنحو 1.3 مليار دولار أميركي.

الشيخ وليد آل إبراهيم
ستملك المنصة المقومات الضرورية للمنافسة عالمياً

وتابع ديلويان «في السنوات المقبلة، سنضاعف حجم استثمارنا في المسلسلات بوتيرة 4 أضعاف، جلبها من الإنتاجات الأصلية، الفريدة والحصرية».

ونوه «سيستفيد شاهد من خبرة أم.بي.سي الراسخة واستثماراتها المتنامية في قطاع المحتوى، على تنوعه واختلافه، لتوفّر أفضل تجربة إعلامية رقمية في المنطقة ترقى إلى العالمية».

وزيرة الداخلية اللبنانية تتبرأ من اعتداءات الأمن على صحافيين

أو جسدية خلال تغطيتهم للتطورات الميدانية. وسلط التقرير الضوء على الأيام الأولى للثورة، حيث ناشطون من الشباب انتقادات وشكائم على مواقع التواصل الاجتماعي أو خلال التظاهرات إلى مجموعة من الزعماء السياسيين أبرزهم حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله، ليعود بعد أيام ويخرج هؤلاء الشباب بفيديوهات اعتذار من السياسيين جراء الضغط أو التهيب الذي تعرضوا له، لتحمل هذه الاعتذارات عنوان «قبل وبعد السحوح».

مؤسسة مهارات: وسائل الإعلام كسرت قواعد مهنية وأخلاقية من خلال نقل أصوات المحتجين من دون ضوابط أو مراقبة

وأبرز الفيديوهات التي تداولها الناشطون لشباب يدعى لؤي شيلي من مدينة صيدا، وهو يعتذر لنصرالله، ورئيس البرلمان نبيه بري، بعد أن طلب منه أشخاص (تسمع أصواتهم فقط)، بالاعتذار إلى «صباط السيد». ويأتي هذا الفيديو بعد أيام من اعتذار قدمه منشد في طرابلس يدعى كريم حسام، بعد توقيفه لساعات على إثر شتمته نصرالله.



تغطية لا تخلو من أخطار

واعتبرت أن المعطى الذي تحول إلى ظاهرة حقيقية هو أن حرية الرأي والتعبير، خلال الثورة، بلغت حداً لم يعرفه لبنان سابقاً، وتخطت حدود التعبير التقليدي الذي كان سائداً، فبلغ النقد الموجه إلى الطبقة السياسية حد التشهير والاتهام العلني بالفساد والسرقة، وبيات هذا النقد خطاباً يومياً للثوار يعبرون عنه علناً عبر مختلف وسائل الإعلام والاتصال من دون خوف ومن دون تعابير منمنقة.

وفي بداية الحراك الشعبي، تراجع وضع الحريات في لبنان بشكل كبير إذ سعت السلطة إلى «ضبط» حرية التعبير، وتم ذلك من خلال مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية الذي استدعى مجموعة من الناشطين بتهمة مختلفة مرتبطة بحرية التعبير.

وبيات الإدلاء برأي في قضايا تهم الفساد أو توجيه الانتقاد إلى أحد المسؤولين السياسيين يواجه بإستدعاء قضائي بتهمة القذف والتشهير. وما عرّض هذا الواقع تصريحات رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري، الذي دعا إلى التشدد في العقوبات المالية تجاه أي «مخالفات إعلامية»، وتصريحات رئيس الجمهورية ميشال عون الذي انتقد أداء الإعلام الذي يمس «بموقع الرئاسة وهيبة الدولة والاقتصاد اللبناني».

وتعرض عدد من مراسلي وسائل الإعلام اللبنانية إلى اعتداءات لفظية ووقفت صحافيون مقاطع فيديو لاعتداءات عنيفة من قبل الأمن اللبناني على عدد من المصورين الأربعة، أثناء فض الاعتصامات بالقوة أمام ثكنة الحلوة.

وحملت الثورة التي عاشها لبنان ابتداءً من 17 أكتوبر الماضي، تحولات كبيرة في الحياة الاجتماعية اللبنانية من كل جوانبها، وكان لوسائل الإعلام دوراً بارزاً فيها، حيث شكلت السلاح الأول للمحتجين، وataحت لأصواتهم أن تصل إلى العالم من خلال الاهتمام الذي أكبها في وسائل الإعلام العالمية، وفق ما ذكرت مؤسسة «مهارات» لحرية الرأي والتعبير في لبنان.

وأطلقت «مهارات» دراسة «رصد حرية التعبير والإعلام خلال ثورة 17 أكتوبر»، وقالت في بيان «انطلاقاً من الحدث الذي تجسده الثورة، تم توثيق ما له علاقة بحرية الرأي والتعبير منذ اندلاع الثورة في 17 أكتوبر 2019 حتى مطلع ديسمبر 2019».

ديبي - أعلنت مجموعة قنوات «أم.بي.سي»، إطلاق خدمة الفيديو حسب الطلب «شاهد» الجديدة، في محاولة لتوسيع قاعدة مستخدميها في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومنافسة منصات البث العالمية مثل نتفليكس.

وقال الشيخ وليد آل إبراهيم رئيس مجلس إدارة مجموعة «أم.بي.سي»، «نحن اليوم أمام انطلاقة جديدة لمجموعةنا، شبيهة بعملية التأسيس الأولى، مع الاختلاف في الظروف وحجم المنافسة وطبيعتها».

وأوضح أن الانطلاقة الجديدة اعتمدت على ثلاث مكونات أساسية في مقدمتها «أخذ زمام المبادرة لرواية قصصنا للعالم، عبر إنتاج أفلام ومسلسلات ومحتوى إعلامي نوعي بمواصفات عالمية، وتوفير منصة رقمية متطورة ورائدة إقليمياً، وستمتلك من الآن فصاعداً المقومات الضرورية للمنافسة عالمياً».

وصف آل إبراهيم المكوّن الثالث بـ «مواكبة اللحظة التاريخية في المملكة، والاستفادة من البيئة الحاضنة المنفتحة والمتطورة والداعمة لقطاع الإعلام والترفيه» وصناعة المحتوى للاستمرار في توفير أفضل تجربة إعلامية في المنطقة على كافة الشاشات والمنصات.

بيروت - نفذ صحافيون وقفة احتجاجية أمام وزارة الداخلية في بيروت الخميس، احتجاجاً على تعرضهم لاعتداءات من قبل القوى الأمنية، خلال تغطية فض الاعتصامات في شارع الحمراء، ما أعاد الحديث مجدداً عن الانتهاكات التي يتعرض لها الصحافيون اللبنانيون مؤخراً.

وتعرض عدد من الصحافيين والمراسلين والمصورين للضرب وتكسير معداتهم، وتم منع بعضهم من التصوير من قبل بعض عناصر الأجهزة الأمنية، خلال تغطيتهم عمليات فض الاعتصامات في شارع الحمراء في بيروت، حيث نفذ المحتجون اعتصاماً أمام مصرف لبنان، قرب ثكنة الحلوة، للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين خلال الاعتصام.

وقالت وزيرة الداخلية في حكومة تصريف الأعمال ربا الحسن، بعد انضمامها إلى الصحافيين والمراسلين والمصورين المعتصمين أمام وزارة الداخلية، إن ما حصل الثلاثاء «ليس نابعا عن أي أمر اتخذ ولكن العناصر الأمنية تعبت كثيراً».

وأضافت «لا شيء يبرر ما حصل مع الصحافة، واتحمل المسؤولية كوني على رأس الهرم، ولكنني لم أصدر أي قرار بهذا الخصوص وهناك آلية للمحاسبة ومن أقررت أي خطأ سيحاسب».

وتابعت الحسن «نحن نعيش في حالة صعبة جداً وما حصل بالأصل لا يجوز أن يمر مرور الكرام ولكن هل سأل أحد ما هو عدد الجرحى في صفوف قوى الأمن».

ووثق الصحافيون مقاطع فيديو لاعتداءات عنيفة من قبل الأمن اللبناني على عدد من المصورين الأربعة، أثناء فض الاعتصامات بالقوة أمام ثكنة الحلوة.

وحملت الثورة التي عاشها لبنان ابتداءً من 17 أكتوبر الماضي، تحولات كبيرة في الحياة الاجتماعية اللبنانية من كل جوانبها، وكان لوسائل الإعلام دوراً بارزاً فيها، حيث شكلت السلاح الأول للمحتجين، وataحت لأصواتهم أن تصل إلى العالم من خلال الاهتمام الذي أكبها في وسائل الإعلام العالمية، وفق ما ذكرت مؤسسة «مهارات» لحرية الرأي والتعبير في لبنان.

وأطلقت «مهارات» دراسة «رصد حرية التعبير والإعلام خلال ثورة 17 أكتوبر»، وقالت في بيان «انطلاقاً من الحدث الذي تجسده الثورة، تم توثيق ما له علاقة بحرية الرأي والتعبير منذ اندلاع الثورة في 17 أكتوبر 2019 حتى مطلع ديسمبر 2019».

ما استجد لكي تغلق القاهرة وكالة الأناضول

النظام المصري يفقد صبره مع الحرب «بالوكالة» عن أردوغان



الهوى السياسي يغلب على المهنية الإعلامية في الأناضول

يرتبط بان أردوغان يعتبر موظفي الوكالة من رجالته الذين تم اختيارهم بعناية فائقة، لتبني أفكاره وتوظيفهم كامتداد له، وهؤلاء يتجسسون على المعارضة التركية في القاهرة، وبينون علاقات مع موظفين حكوميين مصريين معارضين، للحصول على معلومات واستثمارها في التقارير الصحافية التي تهدف لخدمة موقف تركيا ضد مصر».

وأضاف، أن وكالة الأناضول كانت في الماضي أكثر استقلالا، لكن منذ المرحلة الثانية لحكم أردوغان، تحولت إلى أداة في يد النظام لتكون بمثابة شبكة جواسيس في الدول التي تريد تركيا تخريبها، حيث تدخل بشكل شخصي في إجراء تغييرات جذرية للمسؤولين عن المكاتب الإقليمية للوكالة، وإقصاء أي شخص يتحدث عن حرية الإعلام.

وذكر أن «أغلب من اختارهم أردوغان لإدارة مكاتب الأناضول، تم انتقاؤهم من الجماعات المنصفة متطرفة، وكان التركيز على فروع الوكالة في الدول الإسلامية».

ويبدو أن القاهرة طال صبرها على تحول مكتب الأناضول كمقر سياسي وليس صحافياً، لكن التحرك الأخير على علاقة بالتدخل التركي في ليبيا، وخشية الحكومة المصرية من الإسراف في تناول الوكالة لتقارير مفككة لتوجيه الرأي العام لخدمة أردوغان.

وتكثفت مصادر مصرية، أن اقتحام الأمن مكتب الأناضول، لا يصف على أنه انعكاس لهواجس القاهرة من الإعلام الخارجي، لأن هناك الكثير من المراسلين الأجانب يتناولون الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية والحقوقية بصورة سلبية، لكن تقاريرهم غالباً ما تستند على أسس موضوعية، ويجري تحريرها بصيغة مهنية دون أن تكون معبرة عن موقف سياسي، ورغم امتعاض الحكومة منها، لكن الشرطة لم تقمعت مكاتب هذه المؤسسات، وأكدت أن أزمة القاهرة مع الأناضول تتخطى كونها وكالة أنباء تعتمد تسليط الضوء على السلبيات، لكنها أصبحت ظهيرا للمشروع الذي يريد أردوغان إحياؤه مجدداً، بحيث تكون الوكالة بمثابة الرائد الإعلامي الذي يدعم الفكرة ويروج لها، وأقرب مثال على ذلك، أنها عمدت إلى فبكة صور لنتاهرين إعلامياً من خلال الأناضول التي حاولت أن تظهر قدراً من التوازن والاحترافية مع الشأن المصري، لكن الهوى السياسي غلب على المهنية الإعلامية.

موظفو إحدى اللجان الإلكترونية التركية كانوا نشطاء مناوئاً تحت غطاء مركز «سيتا» للدراسات

وأشار ياسر عبدالعزيز، الخبير الإعلامي، إلى أن تركيا سعت إلى تدعيم دورها السياسي في المنطقة، والثأر لإخوان من إسقاط نظامهم بدعمهم إعلامياً من خلال الأناضول التي حاولت أن تظهر قدراً من التوازن والاحترافية مع الشأن المصري، لكن الهوى السياسي غلب على المهنية الإعلامية.

وأوضح أن «النظام التركي تعامل مع مدهامة مكتب الأناضول في مصر، على أنها ضربة موجبة إلى إحدى قواعده في المنطقة، باعتبار أن استمرار الوكالة يكرس وجود آلة إعلامية تخدم مشروع الهيمنة الإقليمية لأردوغان، والأناضول كانت جزءاً أساسياً لبناء ارتكاز إعلامي بالمنطقة، وتأسس مكتب الأناضول في القاهرة، كمقر إقليمي للوكالة، على مبدأ إعادة تشكيل الرأي العام وتوجيهه بعيداً عما تسوق له الوكالة الرسمية، بحيث يكون لها دور كبير في التأثير الثقافي للمجتمع المصري، وتؤثر من خلال تغطياتها الإعلامية في القرارات السياسية.

وقال صحافي تركي في مصر، رفض الإفصاح عن هويته، إن «استنفاً السلطات التركية بشأن مدهامة مقر الأناضول

يشير استهداف الأمن المصري مقر عمل موظفي وكالة أنباء الأناضول التركية، الأربعاء، إلى أن القاهرة ضاقت ذرعاً من إصرار الوكالة على أن تكون آلة سياسية بيد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، وتمسكها بأن تكون تقاريرها الصحافية قائمة على الانحياز الكامل لنظامه، وتعمدها نشر معلومات مغلوطة عن مصر».

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة - استثمرت وكالة الأناضول واقعة مدهامة مقر عمل موظفيها غير المرخص في القاهرة، لتشكيل كتل إعلامي مناهض للحكومة المصرية، وتصوير الواقعة على أنها «اقتحام لمقر الوكالة»، في حين أن مكتبها في القاهرة مغلق منذ عام 2016، وكانت تحصل على التقارير الصحافية من مراسلين يعملون من داخل مقر الشركة الإخبارية في منطقة باب اللوق بوسط العاصمة.

وبدأت بصمات وزير الإعلام المصري الجديد، أسماء هيك، تظهر في التعامل بحسم مع الملفات التي جرى السكوت عليها بلا مبرر، وترتبط بتهديد الأمن القومي عن طريق الإعلام.

وقالت وزارة الداخلية المصرية، الأربعاء، إن قوات الأمن استهدفت وحدة سكنية في وسط القاهرة، تضم موظفين من إحدى اللجان الإلكترونية التركية الإعلامية، واعتقلت 4 منهم، أحدهم تركي الجنسية، كانوا يستخدمون المقر كمركز لنشاط مناوئ تحت غطاء مركز «سيتا» للدراسات، وععدوا إلى مد وكالة الأناضول بتقارير سلبية عن مصر.

وارتبط قرار الإغلاق الرسمي بإلغاء مركز المراسلين الأجانب التابع للهيئة العامة للاستعلامات المصرية اعتماد الصحافيين العاملين في الوكالة، وسحب تراخيص إدارة المقر، وتم إبلاغ الوكالة بهذه القرارات عبر مخاطبات رسمية.

والنقت الأناضول على قرار هيئة الاستعلامات، باستغلال المقر المغلق رسمياً، لإنشاء مركز «سيتا» للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الذي يتخذ من أنقرة مركزاً رئيسياً لإدارته، ولم يحصل على تراخيص بالعمل في مصر ليكون مكتباً للوكالة.

وحجست الوكالة التركية المنصات الإعلامية الإخوانية للتعامل مع القرار المصري على أنه «اعتداء صارخ على حرية الرأي والتعبير»، وتجاهلت أن التحرك لوقف مراسليها في القاهرة، حق مشروع للحكومة، بمدهامة أي كيان إعلامي لم يحصل على ترخيص قانوني.

وقالت وزارة الخارجية المصرية، الخميس، إن جميع الإجراءات التي اتخذتها السلطات المحلية تمت وفقاً للقوانين، ووصفت ردة الفعل التركية بأنها «مرفوضة جملة وتفصيلاً ممن يتربع بامتياز على مؤشرات حرية الصحافة حول العالم كأحد أسوأ الأنظمة انتهاكاً لحرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة».

وأكد سيد عبدالمجيد، مدير مكتب صحيفة الأهرام الحكومية في أنقرة، وهي أقدم وأكبر جريدة في مصر، أنه يواجه حصاراً على تحركاته وكتاباته من جانب السلطات التركية، ويعيش مهدداً